

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة العالم من أجل العالم، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180512 180512 12-31136 (A)



البيان

نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لجعل النمو الاقتصادي أكثر فائدة للفقراء

لقد أبرزت منظمة العالم من أجل العالم أهمية الدور التحفيزي الذي يؤديه الاستعراض الوزاري السنوي باعتباره وظيفة أساسية يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتيسير اتخاذ إجراءات فعالة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي ضوء استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، وتحديات النمو السكاني، وتقلب الأسعار، وانعدام الأمن الغذائي، ينبغي تسليط الضوء على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات العامة الفعالة لمواجهة القيود التي تكبل الفقراء من النساء والرجال والفرص الحقيقية المتاحة لهم.

وتناشد منظمة العالم من أجل العالم الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ بالنظر في الحاجة الماسة إلى وضع إطار عمل لتيسير تحقيق نمو كثيف العمالة من أجل الحد من انعدام المساواة والضعف والتخفيف من حدة الفقر والجوع ومعالجة البطالة وضعف العمالة، ولا سيما في أوساط الشباب. وهذا ينبغي أن يكون هو الأساس لتسريع التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والدروس المستفادة في هذا المجال تتصل اتصالا مباشرا بالفقراء والنمو الاقتصادي المستدام، الذي يكون الفقراء من النساء والرجال عناصر فاعلة فيه ومستفيدة منه، على حد سواء؛ فمفهوم الاقتصادي ضروري للحد من الفقر. والأزمات المتكررة تكشف ضعف الأفراد والأسر الفقيرة، فضلا عن وظائفهم ومصادر رزقهم. وتعد العمالة والحماية الاجتماعية وسيلتين بالغتي الأهمية لتحقيق النمو لصالح الفقراء والأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإنهم لا يحصلون على ما يكفي من اهتمام يديه مقررو السياسات العامة ومن إجراءات ملموسة يتخذونها؛ وفي هذا السياق، فإن العمالة المنتجة والعمل اللائق وسيلتان رئيسيتان تمكنان الفقراء من الخروج من ربقة الفقر.

ومن المهم أن نعمل الآن لتفعيل الإطار الذي يجعل هذا النمو ممكنا. والمهام الملحة على جدول أعمالنا هي الحد من عدم المساواة، ومعالجة أوجه الضعف، وضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتوفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة الفقر والجوع، ومكافحة البطالة في صفوف الشباب، وإيجاد وظائف خضراء. وإذا لم يتبىق سوى ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٥، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تعد معايير توجه أعمالنا ويجري على ضوءها قياس ما نحرزه من تقدم. ولكن من المهم أن ننظر إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

الإجراءات الموصى بها

- تشجيع روح مباشرة الأعمال الحرّة، خصوصا في أوساط الشباب، وتحسين ظروف العمل من خلال انخراط الشركاء المعنيين في الحوار الاجتماعي
- تشجيع المؤسسات الإقليمية والعالمية المعنية لدعم جعل العمل اللائق والعمالة الكاملة هدفا هاما لسياسات الاقتصاد الكلي التي تنسّق على الصعيدين الدولي والإقليمي
- تعزيز مؤسسات العمل لضمان وجود أسواق عمل أكثر شمولا وأكثر عدلا تتمسك بالمعايير والحقوق الدولية في العمل
- تشجيع النمو الأخضر وفرص العمل الخضراء كوسيلة لتحقيق النمو الشامل والمستدام والمطرد والتنمية المستدامة
- إنشاء وتعزيز فرص العمل اللائقة للشباب، ولا سيما في القطاعات الحيوية، مثل الوظائف الخضراء والتجارة الإلكترونية، وكذلك قطاع الزراعة غير المتطور
- تقليل الحواجز بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في أسواق العمل
- تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات الوطنية وأصحاب العمل ومنظمات العمال والشباب والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني للتصدي على نحو فعال لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة.